خطی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۱۷۰۳۴

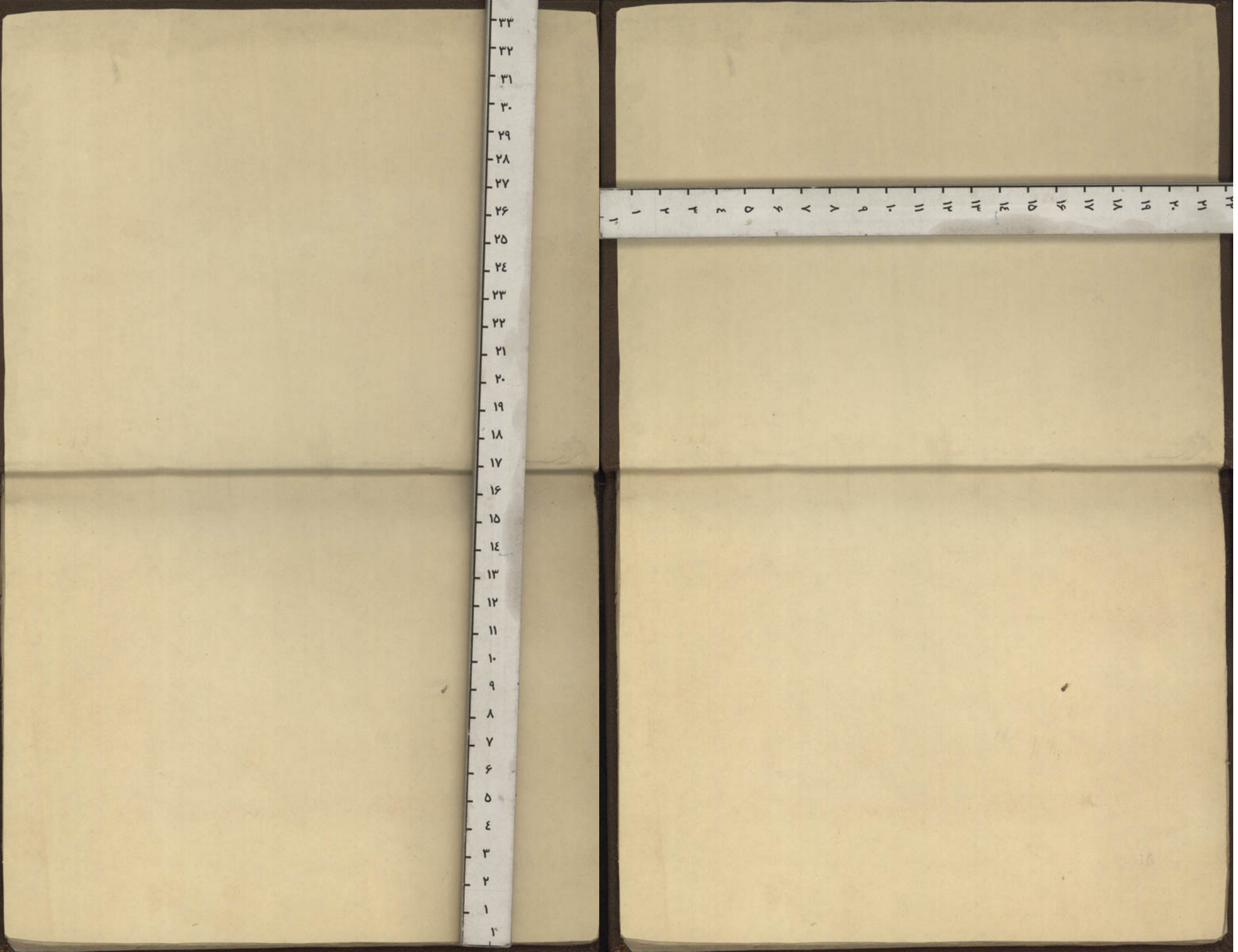

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب گویا ۲ رساله، شرح آداب المعاشرت
مؤلف شرح حضب و دیباج تحریر الوسیلة
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۷۰۳۴
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۰۸۱۹۹
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی
۱۷۰۳۴
۱۷۰۳۴
۲۰۸۱۹۹

وبه نستعين بسم الله الرحمن الرحيم

ق متون علم الآداب اضافة الدال الى بعض المدلول ق لم تشتمل اه النفي المستفاد من كلمة لم سبب ق الاقطع والاتباع

لا بالنسبة الى استغراق المتون وس في للايجاب الكلي بالنسبة الى استغراق الامثلة والابواب والذي يلزم الكذب

اوعدم امتيازه بسلالة عن بعض المتون فلا يلزم كون مدلول لما سببا لمدلول ابواب فافهم ق التقدير على

تفصيل امثلة البحث اه للاضافة كحصول صورة الشيء اذا كان العلم كيفا ق البحث اه اي البحث المتعلق بها

ع صحيح الابواب و الفصول فقوله لجميع الابواب صلة البحث ق التقدير اي بالقطع و الاتباع في الابواب

اي النقض و المعارضة وغيرهما كتب ايضا اي الفصول اي فصل الدعوى و فصل التعريف و فصل التقسيم

ق اذ علة لعلية مدخول لم لجوابها تامل ق تنقش اه ترشيح التشبيه ق صوراه اي صوري نسبة الصفات

و الدعوى الى المناظرة ق المناظرة اقامة المظهر مقام المضمر ق في صفاح اذهان الطلاب اي الواحها الى الالف

ق لصدوى اه اي من ذكر المحل و ارادة الحال اي قلوبهم ق الباب اي العقول ق فاعلم اه بتقدير قلت تفسير

جعلت اي فقلت اعلم ق ان البحث اه لم يقل المباحثة لان المشاركة في المناظرة و البحث غير مقصودة فيشمل

المذاكرة بد

التعريف فلا من وظائف السائل فيما اذا لم يأت المعلل بوظائف ما يعرفه او لغيره ثم المراد بمراعاة اللائم اعم من

ذي نفسه او ذي العلم به فيشمل المنع الاستدلالي وكتب ايضا لانه انما قال تعريف موضوع العلم مع انه من المبادي

١٠١ ... ٢ ... ٢٠٠ ...

التصورية تصور شيء ما من مقدمة العلم عليه ف والمناظرة عطف تفسير ف مدافعة الظلم اى التحري اى
النفي بالنفي سواء كان معه لفظ الكتابة او لا ف لا المناظرة الواقعة بين اثنين ف التي
الآخر يعلم بما في ضمير صاحبه ف ليظهر اه ف يد المنع عند التلف دفعا لحظ النفس او ذيد واحد من
التي صفي عند التلف ثم ان هذا القيد احترازي عن الجدال وهي المنازعة لالزام الخصم لا ليظهر الحق ف
المكابرة وهي المنازعة لا ليشيء من ذلك ف الحق اى النسبة الاتطابقها الواقع صلية اى اتصالية او
نفصالية ف وموضوع اه اى علم مؤلف ومدونة لاجل تميزه اه فليس المراد بالوضع تخصيص اللفظ بالمعنى
حتى يتوهم كون اللام لمجرد الصلة ويحتاج الى دفعه ثم انه لا بعد ان يكون هذا تعريفا لهذا العلم باعتبار الجهة
الوحدة العرضية كما ان قوله علم بيحث اه تعريف له باعتبار الجهة الوحدة الذاتية ف صحي البحث اه اى الجزء والاعضا
فتان بحيث قطيفة ف علم اى اصول ف من بحث اه اما متعلق ببحث اى بالعروض المستفاد من اضافة الكل
حواله الى الاجزاء او ظرف مستقر حال من الضمير في اجزائه فالجملة حينئذ صفة العلم والاول اولى للتعليل ويستفاد منه التقييد
الموضوع وعلى الاخير للتقييد ف موضوعة اى متعددة لكونها موضوعة مقبولة تاما ف او غير موضوعة اه يؤخذ منه
ان الغصب وابطال الكند الاعراض والمدائح ونحوها من انواع موضوع العلم وان اللاموضوعة لا الموضوعة من
مجملات مسائل فيكون قولنا الغصب غير موضوع مثلا مسئلة من مسائل ولا يخفى ان هذا يقتضي ان يكون



ثم ان هذا التعريف ان جعل تعريفا للدليل بحسب القياس كما هو الظاهر فالالتزام على معناه المشهور او للدليل الذي
فالالتزام بمعنى المناسبة اى الصحة للانتقال ويؤيد الثاني برهان المناظرة ف الاستفزاز والتضليل ايضا ف
ويضعفه عدم صدق التعريف على الاستقراء المؤلف من قضايا كثيرة فانه قلما يكون من الاثنين ف قضيتين
معقولتين او ملفوظتين صادقتين او كاذبتين او مختلفتين ثم انه لم يقل من قضايا اشارة الى ان
المؤلف من ما فوق الاثنين دليلان في الحقيقة او دلائل لا دليل واحد ف الوحدة معتبرة في المعرف
فلا يصدق التعريف الا على واحد واحد ف ليستلزم اى بعد تفطن كيفية الاندراج فلا يتجه انه ينتقض
جمعا بما عدى الشكل الاول اذ لا يستلزم العلم العلم بالنتيجة لا بينا ولا هو ظ ولا غير بين فانه رفع
تحقق الاستلزام وجوها منتف بين العلمين للانفكاك بينهما وان تحقق بين العلمين فتامل وهذا
القول صلح من عائد الموصول في لذات هيئته داخلة على العلة الناقصة ف العلم اه اقول اذا كان
الاستلزام استلزام العلم للعلم كما هنا لا يحتاج اليه اذا كان استلزام
العلوم للعلوم وان قال عبد سمه انه الملزوم بين العلمين انما يكون بشرط تسليم المقدمات
بل لا فائدة فيه لان الشيخ الذي جعله شرطا عين العلم الملزوم فلا معنى لاشتراطه نعم لو كان الكلام
استلزام العلوم للعلم لاصلح الاذكر ذلك القيد هنا وان التعريف كما يصدق مع تحقق العلمين فقط
فلا يصدق عليها التعريف اصلا اذ لا معنى للنظر فيهما صرح به السيد قدس سره وهو المركب اه اى المعقول او الملفوظ

ق مثال هذه الابحاث ان تقول هذه لازم مساواة والمساواة الخالية عنها مثال هذه الابحاث منع الخ ثم دعويك

هذا التصنيف يجب تصويبه بالهدا وتنقيحها وامعانها ق منع هذه الدعوى مجردا او مستندا بانه غير مأمور به من جانب

الشرع ق او تنقيحها قد يقال نقض هذه الدعوى بدون تقديم الدليل الا متعذر ق او كبراه ان كان الدليل قياسا

اقترانيا ق او الثاني فحينئذ ان كان استثنائيا ق وتقريره اما ايجاب صغراه او بديهية كبراه او لزومية الشرطية المغيرة الى

ق وذلك اي المنع ق الثاني غايته هذا اه ويختص المنع باحد الجزءين ق لو كان القول بلزوم هذه المقدمة والتالي على

انتفاء كل من المقدم والتالي وان انتفاء الاول سبب لانتفاء الثاني وهذا هو الكثير في الاستدلالية حتى يتجه ان يقال

المقدم لا يمنع ق التالي ويه ان قوله وهو ممنوع ق في المقدم مقيد فان الظاهر فوقه ان يقال اما يمنع لزوم هذا او

سلم الزوم هذا وهو غير مسلم يجيء ان قولها غايته اذا كان الممنوع لزومية او صرفية مع ان الممنوع قد يكون غير

هما فيمنع ان نقول غايته او ضوء ق لكن اي بيان فائدة قولها المشهور ق في صورة الدليل ولا بعد ان يكون

للسائل تلك المناقشة ق لغرض اه اي وان لم يكن مقويا بحسب نفس الامر كما في صورة المنع ق واما اعم منه اي

من الكيف اي نفي المقدمة الممنوعة سواء كان اعم مطلقا من العين ايضا او لا وكذا الكلام في قوله او من وجه ق

او من وجه يعرف في السند مساويا بالانفصال الحقيقي العنادي بين عين المقدمة الممنوعة واكسند وكونه اخص مطلقا

بالانفصال منع الجمع بينهما وكونه اعم بالانفصال منع الخلو ق هذه الكثيرة اه دعوى ق لانه اه صغرى في الاتيان كبرى

ق فاقض من نقيض المقدمة الممنوعة ومباين من عينها ق او باين صوان اه وكذا باينه شيخ بعض مايصح ان يعلم

ويجب بهذه الثلاثة اعم مطلقا من العين ايضا وباين عدد في منع ان الثلثة هو ق فاعم منهم اي من نقيض المقدمة

الممنوعة واما من عينها فمن وجه كالحيوان وعمرو ق او باينه البياض اه وكذا باينه لا يرد على الثاني اعم مطلقا من العين وان كان اعم من وجه



من النقيض ق فاعم من وجه اي من نقيض المقدمة الممنوعة كما انه كذلك بالنسبة الى العين ق ولا الحلي شرع في بعض مناهب

الحلي الا النصب الادق للسائل ق الا بطلان الكلي وفي اي لا يدفعها منع البواقي لما لحص ان نظرا المتيد والقيد ق او الاعم اه اي

للاخص والاعم الذي ذكره المصنف رحمه الله للسند المدفوع ق هذا كثيرا بالاكثر منهم حيث

ق ومن وجه من عينها واما باعم هو عكس ذلك الا لا ستناد المثال المذكور بانه لا يرد ق واما هو واعم مطلقا

من النقيض والعين فالاستناد بانه شيء او ما هو واعم منهما وجه كالمثال الاخير المتن فالابطال لم يتم الاولين نعم

بالحلي في الاخير غير مفيد وان لم يضر فالابطال بهما دليل للبراءة من الحصر واما مد

ليل المنع والسكوت فهو ما ذكرناه في الماهية ق واما منع المدعى اه سواء بلفظ المنع او طلب الدليل او على التسليم ثم ان

رجوع ذلك الى الدليل بطريق الجواز لا بناء كون الراجع حقيقة بل يحقق فلا بناء هذا ما سبق من ان السؤال

طلب البيان وعدم التسليم في المدعى لا يجوز فيهما وان المراد بالمدعى الدليل اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل

المقدمة المدلل ق الى دليل الدليل مقدمة معينة من دليله ق مجازا اي عقيبا او حذفا ولا يتصور الجواز

اللغوي في المدعى الدليل اذ لا معنى لطلب الدليل بعد كونه مدللا الا اذا اريد طلب الدليل لمقدمة من دليله وهو

في الجواز بين الاتيان ولو كان المنع فيه مجازا لغويا لما رجع الى الدليل ق البديهة اي لا النظرية ق الجلية اي لا

النظرية ق المطلوب البرهاني او الجدلي او الخطابي بان كان المطلوب يقينيا والمقدمة مغلوبة بعيد يقينية او

ظنيا والمقدمة معلومة بعيد ظني او يقيني فان المقدمة اليقينية مناسبة للمطلوب اليقيني لظنية المقدمة الاخرى بخلاف

العكس تأمل ق ولا المقدمة المتقررة اي ولا تمنع بلية المقدمة المتقررة الا بفرض محقق من افراد موضوعها من يطلب الدليل او

يتصف بها بجهل او بفرض ثم ان هذا مشعر بانها لا تمنع منعا مجردا ق الا بشاهد اي سند ق محقق



اي لا تحتمل ق وهو بطلان الكلي القول تاما يجوز توجه المنع الا المدعى المدلل مجازا عقيبا او حذفا كذلك يجوز توجه النقض

اليه مجازا كذلك ق بيان اي الكبرى الاتيان بالدليل ق في مادة اي محققة ان كان الدليل استقرائيا او يجوز في ايضا ان كان

غيره تأمل ق ثم المراد بها الاصغر او بالاكبر لكان يقول السائل بعد ما قال المعلل الخ انما ينافيه نقض الزكوة مواشي وكل ما يرعى

ولهذا النقض يجب فيه الزكاة فالجواب يجب فيه الزكاة ان صحة الدليل جائز في التقوي ولو قائما مرصرينا ولهذا النقض المذكور في

كل ما يرعى ولم اره لا يجب فيه الزكوة فالمادة الاولى واجب الزكوة في اخرى اي غير موضوع المدعى ق بحكم

المدلول المحكوم به لا الوقوع والا وقع ق مدعاك اي مادة مدعاك ق او بيان اه اما الكلي بطل بدون الجزئيات ق ابيانا ينافي المدعى

ق فلا يتم ق لان الدليل يجيء منه فلا يتم فاعلم ان المدعى ق هذا الدليل اه ق صغرى ق وكل دليل اه كبرى ق والا مجال لمنع

في بعض مناهب المدعى بالنسبة الى النصب الثاني للسائل ق لمنع كبرى هذا النقض لجواز ان يقال النقض صورة استلزام الكلي

صحيح والتحلل هذا الدليل مستلزم للدور والتحلل وكل دليل هذا شأنه فاسد لكان المنع الكبرى مجازا بناء على ان الدور

الحق في الامور الاعتبارية ليما بحاثين نظير بأتم في فصل العرف فتأمل ق بل يمنع البرهان او الاستلزام هما قضيتان

حقيقتان لان تهما صغرى الدليل ق والخلف او الخلف هما قضيتان حكميتان ق وقد ينقض الدليل باجراء الخ اي كما ينقض

الدليل الذي يقول باجراء بعينه بان لا ينافي وقت الكلية الا باعتبار موضوع المطلوب خلاصته وان يدعى ان العلة خصوصية لا

دخل لها في الحكم بان يقول المعلل في اثبات وجوب الاداء صلوة الظهر انها صلوة واجبة القضاء وكل صلوة كذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا بيان نسب القضايا المشهورة حسب المفهوم عند العامة

المشروطة العامة بالمعنى الاول اعم من الضرورية من وجه

لصدقهما في مادة الضرورة الذاتية والعنوان عين الذات

كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة الذاتية او بالضرورة مادام

انسانا وصدق في الثانية بدون الاولى حيث يكون العنوان غير

الذات والمادة ضرورية ذاتية كقولنا كاتب انسان بالضرورة

وصدق الذات بدون الثانية في مادة الضرورة الوصفية

دون الذاتية كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع وبالعكس الثانية

اعم منهما مطلقا لانه اذا ثبت الضرورة الذاتية ثبت بجميع

اذ ثبت الوصف من غير عكس تمام قولنا كل متحرك الاصابع

انسان حيوان







رضوان الله عليه وعلى آبائه وأبنائه وأتباعه اجمعين آمين

الفقير الفقير المحتاج الى عفو الملك القدير رسول الله

في وقت الصبح في خدمة الاستاذ الاكرم ضاعف

١٣٤٤ هـ

ملا صالح المازندراني

في يوم الشك من رمضان المكرم

العامتين لصدقها في كل نفس منفسٍ وصدقهما بدون الو
قتية في كل كاتب متحرك الاصابع وبالعكس في كل نفسٍ منفسٍ وقت
الميلولة واعم مطلقا من المشروطة الخاصة بالمعنى الثاني لانها
تتحقق الضرورية في جميع الاوقات مادام الوصف لازما
تتحقق الضرورية في وقتٍ معينٍ لازما من غير عكس كما
في كل نفسٍ منفسٍ وقت الميلولة والمنتشرة اعم مطلقا من الوقتية
لانه اذا صدق الضرورية في وقتٍ معينٍ لازما صدق الضرورية
في وقت ما لازما بدون العكس كما في كل انسان متنفس وقت
ما لازما ونسبتها مع القضايا الباقية حافيا سن نسبة الو
قتية بلا فرقٍ والممكنة الخاصة اعم مطلقا من جميع المركبات لان
في كل منها ايجابا وسلبا ولا اقل من ان يكونا ممكنتين بالامكان



العام ولا يلزم من الايجاب والكلب ان يكون احدهما
بالفعل اما الضرورية او بالدوام وعباينة المطلقة العامة
وخصوص وعم من وجهٍ من الدائمة والعامتين والمطلقة العامة
والوقتية والمنتشرة المطلقتين تصدقهما جميعا في مادة اللادائمة
والممكنة الخاصة
والعنوان دخل كما في كل فلك متحرك وصدق الممكنة الخاصة بدونها
في وصف المحمول
صبت لاخروج من القوة الى الفعل كقولنا كل فلك ساكن بالامكان
الخاص كما في كل عنقاء موجود وبالعكس في مادة الضرورة في
العنوان عين الذات كما في كل انسان حيوان واضح مطلقا
من الممكنة العامة لما مر سرا فقط فظهر مما ذكرنا ان الممكنة اعم
من القضايا البسيطة والممكنة الخاصة اعم من المركبات والضرورية
المطلقة اخص البسائط والمشروطة الخاصة بالمعنى الثاني اخص



المطلقة والدائمة المطلقة الصدق من وجهٍ لتصادقهما في كل انسان حيوان وصدقهما بدون
الضرورة والدوام في كل كاتب متحرك الاصابع وصدق والدوام بدونها في كل كاتب حيوان
لان الكتابة لا تدخل لها في ضرورة النسبة واما بالمعنى الثاني فهو مطابقة الاجتماع لكل انسان
حيوان وملاءة افتراق المشروطة من الضرورة لكل نفسٍ منفسٍ مطلقا وقتية
والنسبة بينها وبين الضرورة المطلقة العموم المطلق لتصادقهما في كل انسانٍ حيوان وصدقها
بدون الضرورة في كل نفسٍ منفسٍ وبين المشروطة العامة بدونها بالمعنى الاول العموم من وجهٍ
لتصادقهما في كل انسانٍ حيوان وصدقها بدونها في كل نفسٍ منفسٍ وصدق المشروطة العامة
بدونها في كل كاتب متحرك الاصابع واما بالمعنى الثاني فهو مطلق لان جميع اوقات الوصف
بعض الذات من غير عكس مشتركة مطلقة والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة و
المشروطة العامة بالمعنيين هي النسبة بين الوقتية المطلقة وبينهما وبين الوقتية
المطلقة العموم المطلق مادة الافتراق في كل انسانٍ متنفسٍ وقتا ما في دائمة مطلقة في
حيوان

والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة ان الضرورية اخص منها مطلقا لان مفهوم
المطلقة اى الدائمة
الضرورة امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة لجميع الا
زمنة والاوقات وحينئذ كانت النسبة ممتنعة الانفكاك عن الموضوع كانت محققة في جميع
اوقات وجوده بالضرورة نحو كل انسان حيوان والانسان ليس بالعكس كقولنا كل فلك
يجب بسبب
متحرك لجواز انفكاك الحركة عن الفلك وعدم وقوعه بالفعل لدى الممكن لا يجب ان يكون
واقعا وليس فيه الضرورة والنسبة بينها وبين المشروطة العامة بالعنيين العموم من وجه
لتصادقهما في مادة الضرورة نحو كل انسان حيوان وصدق المشروطة بالعنيين بدونها
اى الدائمة المشروطة
في كل نفس منفس مظلم وصدقهما بدون المشروطة في كل فلك متحرك والنسبة بينها وبين الوقتية
المطلقة والمنتشرة العموم من وجه ايضا لتصادق القضايا الثلث في كل انسان حيوا
اى لا دائما ولا وقتا معينا
وصدقهما بدونها في كل نفس منفس مظلم وصدقهما بدونها في كل فلك متحرك والوقتية عرفية عامة
اى الدائمة المطلقة المطلقة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة
منفس في الانسان
وجهها من الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة لانه متى صدقت الضرورية الذات والدوام



الذات صدق الدوام الوصفي كما في قولك كل انسان حيوان بالضرورة او بالدوام ادام انسانا ولا ينعكس
كقولك كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا ولا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام لا كاتبا فانهما عرفيتان عامتان
وكذا اعم من المشروطة العامة بالعنيين فانه متى تحققت الضرورية بحسب الوصف تحققت الدوام بحسب الوصف
نحو كل منخسف مظلم بخلاف العكس كقولك كل فلك متحرك فانه لا يلزم من ثبوت الدوام ثبوت الضرورية فان
حركة الفلك دائم مع انه ليس بضروري والنسبة بينها وبين الوقتيتين بالعموم من وجه لتصادق الثلثة
في كل انسان حيوان وصدق هما بدونها في كل منخسف وصدق هما بدونها في كل كاتب متحرك الاصابع مادام
منفس في الانسان
كاتبا ق فمطلقة عامة والنسبة بينها وبين القضايا الثلثة العموم المطلق لانه متى صدق ضرورية بحسب
الذات او الوصف او الوقت معينا او دائما او الدوام بحسب الذات صدق فعلية النسبة من غير
عكس كما في كل انسان ضاحك بالفعل ق فممكنة عامة والنسبة بين الممكنة العامة والمطلقة العامة
العموم المطلق لانه متى صدقت فعلية النسبة ايجابية وسلبية صدق امكانها امكانا عاما من غير عكس كما في لا شيء
موجود بالامكان العام ولا شيء من الفلك متحرك بالامكان العام وكذلك بينها وبين سائر البواقي



والمقيدة اخص من المطلقة العامة والممكنة لكون كل واحد منها اعم من الوقتيتين اى الوقتية المطلقة
المنتشرة المطلقة
وبين المشروطة الخاصة بالمعنى الاقل والعرفية الخاصة العموم من وجه لصدق هما في كل منخسف
اى المنتشرة
مظلم وصدقهما بدونها في كل كاتب متحرك الاصابع وصدقهما بدونهما في كل مرئي منخسف
اى الوقتية
واما بينها وبين المشروطة الخاصة بالمعنى الثاني فالعموم المطلق لانه متى تحققت الضرورية
اى الوقتية
في جميع اوقات الوصف الخاص عن الذات تحققت في بعض اوقات الذات من غير
عكس ق فتح الوقتية اللاضرورية والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة التباين
الكلي لتضمن الضرورة وبين الدائمة المطلقة العموم من وجه لتصادقهما في كل فلك متحرك و
صدق الدائمة بدونها في كل انسان حيوان وصدقهما بدون الدائمة في كل انسان منتفس
بالفعل لا العامتين لتصادق النقيضين مادة المشروطة الخاصة وصدقهما بدونهما في كل
انسان حيوان وصدقهما بدونهما في مادة الدوام بحسب الوصف نحو كل مرئي منخسف
اى الوقتية
وبين المطلقة العامة المخصوص المطلق لكونها مقيدة لا الممكنة العامة التي هي اعم من المطلقة

ق فتح الممكنة العامة والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة التباين وبينها وبين الدائمة

والعامتين والوقتيتين والمطلقة العامة العموم من وجه لتصادقهما فيما مر من مثاله وصدق

قهما بدون كلي في لا شيء موجود وصدق كلي بدونها في لا انسان حيوان وبين سائر الكليات

العموم المطلق فهما بع كلي فيما صدق عليه وبدونه في لا شيء موجود فالممكنة العامة اع

من الكليات كما ان الممكنة العامة اع من الكنايط المشهورة العامة على وجه اخص من الكليات

مثل لا انسان حيوان فانها ممكنة عامة لا ضرورية ولا دائمة

والضرورية اخص من الكنايط كلها تمت الحاشية المنسوبة الى الفاضل

المحقق المدقق المولى ملا عبد الرحمن البيتوني غفر الله

تمالى له بحرمت سيد المرسلين آمين آمين يا رب

العالمين اعتقر الطلاب وخادمهم غفر الله لهم ولجميع

مسلمين المثلث من شهر شعبان

سنة ماه رمضان اللهم اعتقنا

من عقابك في سنة ١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان فقهاء الحكماء ذهبوا الى ان اجزاء القضية المعقولة ثلثة المحكوم عليه وبه

والنسبة التامة الخبرية وتسمى النسبة الحكمية والوقوع واللاوقوع والحكم وهذا هو

الموضوع والمحمول والرابط فقد يقال النسبة بين



الكلام على الجزء الثاني من الكتاب

الحاصة وبين الوقتيتين العموم من وجه لتصادقهما في لا شيء منفسخ وصدقهما بدونهما في

لا فلك متحرك وصدقهما بدونهما في لا انسان حيوان وبين العامتين العموم المطلق لتصادق

قهما في لا شيء منفسخ مظلم وصدقهما بدونهما في لا فلك متحرك لا دائما ولا وقتية والمنتشرة لصدقهما

قهما في لا شيء منفسخ وصدقهما بدونهما في لا فلك متحرك وصدقهما بدونهما في لا

قهما في لا شيء منفسخ فتحي الوجودية اللادائمة والنسبة بينهما وبين

الدائمتين التباين لكن كل منهما متغيرة وبين العامتين العموم من وجه لتصادقهما في مادة

الخاصة والعرفية وفي لا شيء متحرك وصدقهما بدونهما في لا شيء منفسخ

وصدقهما بدونهما في لا انسان ضاحك بالفعل وبين الخاصتين العموم المطلق لتصادقهما في لا كاتب

متحرك الاصابع ولا شيء منفسخ مظلم وصدقهما بدونهما في لا انسان ضاحك بالفعل وبين

الوجودية اللادائمة المخصوص المطلق لتصادقهما في لا انسان متنفس بالفعل وصدقه

الوجودية اللادائمة بدونهما في لا فلك متحرك للمطلقة العامة والممكنة العامة وذلك ظ



ق فتح الممكنة العامة والنسبة بينهما وبين الضرورية المطلقة التباين وبينهما وبين الدائمة

والعامتين والوقتيتين والمطلقة العامة العموم من وجه لتصادقهما فيما مر من مثاله وصدق

قهما بدون كلي في لا شيء موجود وصدق كلي في بدونهما في لا انسان حيوان وبين سائر الكليات

العموم المطلق فهما بع كلي فيما صدق عليه وبدونه في لا شيء موجود فالممكنة العامة اع

من الكليات كما ان الممكنة العامة اع من الكنايط المشهورة العامة على وجه اخص من الكليات

مثل لا انسان حيوان فانها ممكنة عامة لا ضرورية ولا دائمة

والضرورية اخص من الكنايط كلها تمت الحاشية المنسوبة الى الفاضل

المحقق المدقق المولى ملا عبد الرحمن البيتوني غفر الله

تمالى له بحرمت سيد المرسلين آمين آمين يا رب

العالمين اعتقر الطلاب وخادمهم غفر الله لهم ولجميع

مسلمين المثلث من شهر شعبان

سنة ماه رمضان اللهم اعتقنا

من عقابك في سنة ١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان فقهاء الحكماء ذهبوا الى ان اجزاء القضية المعقولة ثلثة المحكوم عليه وبه

والنسبة التامة الخبرية وتسمى النسبة الحكمية والوقوع واللاوقوع والحكم وهذا هو

الموضوع والمحمول والرابط فقد يقال النسبة بين



الكلام على الجزء الثاني من الكتاب

الحاصة وبين الوقتيتين العموم من وجه لتصادقهما في لا شيء منفسخ وصدقهما بدونهما في

لا فلك متحرك وصدقهما بدونهما في لا انسان حيوان وبين العامتين العموم المطلق لتصادق

قهما في لا شيء منفسخ مظلم وصدقهما بدونهما في لا فلك متحرك لا دائما ولا وقتية والمنتشرة لصدقهما

قهما في لا شيء منفسخ وصدقهما بدونهما في لا فلك متحرك وصدقهما بدونهما في لا

قهما في لا شيء منفسخ فتحي الوجودية اللادائمة والنسبة بينهما وبين

الدائمتين التباين لكن كل منهما متغيرة وبين العامتين العموم من وجه لتصادقهما في مادة

الخاصة والعرفية وفي لا شيء متحرك وصدقهما بدونهما في لا شيء منفسخ

وصدقهما بدونهما في لا انسان ضاحك بالفعل وبين الخاصتين العموم المطلق لتصادقهما في لا كاتب

متحرك الاصابع ولا شيء منفسخ مظلم وصدقهما بدونهما في لا انسان ضاحك بالفعل وبين

الوجودية اللادائمة المخصوص المطلق لتصادقهما في لا انسان متنفس بالفعل وصدقه

الوجودية اللادائمة بدونهما في لا فلك متحرك للمطلقة العامة والممكنة العامة وذلك ظ



ق فتح الممكنة العامة والنسبة بينهما وبين الضرورية المطلقة التباين وبينهما وبين الدائمة

والعامتين والوقتيتين والمطلقة العامة العموم من وجه لتصادقهما فيما مر من مثاله وصدق

قهما بدون كلي في لا شيء موجود وصدق كلي في بدونهما في لا انسان حيوان وبين سائر الكليات

العموم المطلق فهما بع كلي فيما صدق عليه وبدونه في لا شيء موجود فالممكنة العامة اع

من الكليات كما ان الممكنة العامة اع من الكنايط المشهورة العامة على وجه اخص من الكليات

مثل لا انسان حيوان فانها ممكنة عامة لا ضرورية ولا دائمة

والضرورية اخص من الكنايط كلها تمت الحاشية المنسوبة الى الفاضل

المحقق المدقق المولى ملا عبد الرحمن البيتوني غفر الله

تمالى له بحرمت سيد المرسلين آمين آمين يا رب

العالمين اعتقر الطلاب وخادمهم غفر الله لهم ولجميع

مسلمين المثلث من شهر شعبان

سنة ماه رمضان اللهم اعتقنا

من عقابك في سنة ١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان فقهاء الحكماء ذهبوا الى ان اجزاء القضية المعقولة ثلثة المحكوم عليه وبه

والنسبة التامة الخبرية وتسمى النسبة الحكمية والوقوع واللاوقوع والحكم وهذا هو

الموضوع والمحمول والرابط فقد يقال النسبة بين



الكلام على الجزء الثاني من الكتاب

الحاصة وبين الوقتيتين العموم من وجه لتصادقهما في لا شيء منفسخ وصدقهما بدونهما في

لا فلك متحرك وصدقهما بدونهما في لا انسان حيوان وبين العامتين العموم المطلق لتصادق

قهما في لا شيء منفسخ مظلم وصدقهما بدونهما في لا فلك متحرك لا دائما ولا وقتية والمنتشرة لصدقهما

قهما في لا شيء منفسخ وصدقهما بدونهما في لا فلك متحرك وصدقهما بدونهما في لا

قهما في لا شيء منفسخ فتحي الوجودية اللادائمة والنسبة بينهما وبين

الدائمتين التباين لكن كل منهما متغيرة وبين العامتين العموم من وجه لتصادقهما في مادة

الخاصة والعرفية وفي لا شيء متحرك وصدقهما بدونهما في لا شيء منفسخ

وصدقهما بدونهما في لا انسان ضاحك بالفعل وبين الخاصتين العموم المطلق لتصادقهما في لا كاتب

متحرك الاصابع ولا شيء منفسخ مظلم وصدقهما بدونهما في لا انسان ضاحك بالفعل وبين

الوجودية اللادائمة المخصوص المطلق لتصادقهما في لا انسان متنفس بالفعل وصدقه

الوجودية اللادائمة بدونهما في لا فلك متحرك للمطلقة العامة والممكنة العامة وذلك ظ

هو انه على ما يفهم من بعض تقريراتهم على تثليث اجزاء القضية يتصور الا ثبوت في الموجبة و

السالبة يزعم بانها واقعة في الموجبة و بانها ليست بواقعة في السالبة و يزعم ان الانتساب

بان النسبة الايجابية ثبوت واقعة يستلزم الاذعان بان نسبة السلب اي عدم

الثبوت ليست بواقعة بالقوة للاستلزام بين المتغايرين بالفعل وكذلك الاذعان بان

نسبة السلب غير واقعة ليستلزم الاذعان بان نسبة الايجاب واقعة فالتصديق هو

الاذعان بالتصديق اي الوقوع و التكذيب هو الاذعان بالكذب اي اللاوقوع واما

تسمية اذعان السالبة بالتصديق على الاصطلاح الاول فباعتبار اللازم كما عرفت

و توسيع اذعان الموجبة بالتكذيب ايضا لصحة باعتبار اللازم لكن التصديق اشرف و لا يلزم من

وجه التسمية و لبعض الفضلاء هنا تقرير آخر و ظاهر قولهم الحكم ادراك ان النسبة واقعة

او ليست بواقعة على هذا و التحقيق ان يقع الثابت هو الاذعان بان نسبة السلب واقعة

فالتسمية بالتصديق مطلقا ظاهرة و تسمية اذعان السالبة بالتكذيب باعتبار اللازم او



الاصل او بناء على اطلاق التصديق على النسبة الثابتة في الموجبة و الكذب عليها في السالبة

على ما صرح به بعض المحققين تمت الاجزاء القضية المنسوبة الى الفاضل المدقق

المدقق ملا علي القوشجي رحمه الله تعالى قريبا مركبة على اربعة اقسم

الطلاب رسول التثليث وصلى الله على محمد وآله

و الفرق بين مذهب متأخرين و اقدماء المعبر عنهم بالحكم في التصديق الذي هو القضية التي

ان اجزاء القضية عند المتأخرين اربعة نفس النسبة

هي العلوم الحكم الذي هو الوقوع و اللاوقوع الذي هو الايقاع و الانتزاع و التصديق

عندهم عبارة عن ادراك هذه الصور الاربعة اعني تصورات الادراك ادراك الوقوع و اللاوقوع الذي

هو الجزء الاخير من القضية و هو الايقاع و الانتزاع فانها العلوم عندهم مركب عن اربعة اجزاء و عند

المتقدمين من ثلثة نفس المحكوم عليه و به و النسبة القائمة التي هي الوقوع و اللاوقوع و اقدماء لم يفرقوا

بين النسبة و الوقوع و اللاوقوع لحكموا بان اجزاء العلوم ثلثة و التصديق عبارة عن ادراك الجزء الاخير فقط

و ادراك الجزئين الاولين شرط التصديق لا شطر لم على ما هو مذهب المتأخرين و قد ظهر لك

من هذا التقرير فائدة جديدة عليك بان تحفظ ان العلوم و هو القضية مركبة عند المتأخرين

من اربعة اجزاء و عند القدماء من ثلثة اجزاء و العلم و هو التصديق بسيط عند القدماء و مركبة عند

المتأخرين ان الحكم هو الوقوع و اللاوقوع من نفس العلوم و جزء القضية و الذي هو الايقاع و الانتزاع

هو نفس العلم و جزء التصديق على مذهب المتأخرين و نفس التصديق على مذهب القدماء

و قالوا ان مناط الخلاف من اجزاء القضية على الفرق بين النسبة و الوقوع و اللاوقوع و استدل المتأخرون

على الفرق بينهما بانا في صورة الشك و الوهم تصور النسبة بدون الحكم فان المشكوك فيه هو النسبة لحصول النسبة

بدون الحكم فظهر الفرق قال القدماء في جوابهم ان المدرك في صورة الشك هو المدرك في صورة الحكم

فان المشكوك فيه هو الوقوع و اللاوقوع فلم يثبت نسبة مغايرة للوقوع و اللاوقوع محمود حسن زيدل

قوله من عنده شرفا واسناد اللقب اليه تم الامر سبب لايقاع اللقب فاذهان العباد قوله
دين الهدى من اضافة المسبب الى السبب لان الهداية سبب للدين قوله شيمة فاعل قوله
شرفت جمع شيمة وهي الخصال الحميدة قوله وقيمة العلم عطف على قوله اعلام المدارك وكذا
قوله الذي واياديه اى لازال قيمة العلم بان كان طالبه كثيرا قوله غالية بمعنى كثير القيمة
قوله واياديه جمع يد كناية عن كثرة النعمة قوله بفواضل متوالية جمع فاضلة و
هي النعمة السابغة المتعدية الى الغير من العطايا قوله وفضائله والفضائل جمع فضيلة
وهي النعمة الغير السابغة الى الغير كالعلم والذكاء قوله مراتب اكمال في الرتبة والحرمة
قوله مناصب الاجلال الاضافة بيانية قوله جناح الافضال اى الاحسان الاضافة
من اضافة المشبه به الى المشبه قوله بضائع العلوم الاضافة بيانية قوله مطايا الآ
فاعل قوله وجه والآمال جمع آمل من عمى المترجم والمطايا جمع مطية وهي الابل
وشبه الآمال بالمطايا في التوسل بها الى المطلوب فالاضافة من اضافة المشبه
الى المشبه قوله لا علاء كلمتك اى كلمة الشهادة والتوحيد والاضافة من قبيل
جرد قطيفة قوله بشرف الحق اى بزين الحق وهو الاسلام قوله لما اشتق
اى لاشتقاق اسم ذلك المحمود من المحمد وهو احمد يوسف الاصح رحمه الله
اى آلة تنقل الغير للعطاء والاكرام منه اى آلة لاتنفك كالعلم والشجاعة منه

هذه شرح خطبة الطي للسيد الشريف نور الدين المرجاني قدس سره

بسم الله الرحمن الرحيم افتتح كتابه بالاستعانة لانه اول ما يجب ان احسن الكلام وهو
صدر الكتاب حمد المبدع اى الاذعان تنبيها على ان صدور الحمد عنه في صدر
المقالة ومفتح الرسالة ليس عن تقليد وجهل كبقية الحال بل عن علم وايقان بان
الحامد افضل المقال واجل حديث دار بين ارباب الكمال والافتتاح بهذا المطلب
والفاتح الغريب لايتوجب خروج الحمد عن الابتداء ليكون ظاهر الفاظ الحديث المشهور
تعلقت بامور متعددة فبتوطئة ما هو سبب حسن الحمد في اول الكلام لايلزم خروج
الحمد عن صدر المقال ويجعل الابتداء على هذا اللفظ فيه تعارض بين حديثي الا
بتداء بالتسمية والتحميد على انه يمكن ان يقال ان هذا الكلام حمد لان الحمد الوصف
بالجميل على قصد التعظيم والتبجيل ولما كان التاجر نفاقه وفور اهتمام بانبات
هذا الحكم اكد صدره بما هو علم في التاكيد فقال ان الله تعالى ذرر ابهى اسم
تفضيل من البهاء وهو الحسن اللطيف الفايق وذرر جمع الذرة والدر الجوهر
عن الثناء اسم جنس يقع على القليل والكثير وليس جمعا ولا اسم جمع لذى الثناء
لانهما لايقعان على القليل ومن ههنا ظهر الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس لكن
يلوح عن عبارة الايضاح خلاف ذلك
من اسماء الاجناس ما يكون غير قابل لدخول الجمع بحيث لايطلق على الواحد والاثنين

وما فيها والاخر ما عليها اى جعلها اطقة بلسان الحال والمقال وجعلها
مدركة بالياء وخوب وجوده اى بالعلامات والدلائل الدالة على ان لها واجب
الوجود وما سواه من الكائنات ممكن والمتفوه به بان نظيره وشريكه ممتنع
والجار في بآيات على تقدير المضاف بين المتعلق بجوز ان يكون للتعدية فيكون
المنطق به والمدرك هو الآيات او للسببية فيكون المفعول الثاني بالواسطة
لا نطق محذوفا او نزل منزلة اللازم بالنسبة اليه و بشكر منع مرفوع معطوف
على حد مبدع النكرة تفخيما ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما واصطلاحا صرف
العبد جميع ما انعم الله تعالى به اليه الى ما خلق لاجله ولاختصاصه بالمنعم اضافه
الى منعم وتعم يذكر المنعم به والمنعم عليه للاشعار بانه لا يكتنه حد هما ولا يمكن
عد هما وصف منعم بجلائل انعم المملوقات فيه بحار فضاله وجوده لا توجب
خصوص المنعم عليه لان المخلوق وان كانت متناولة لكل ما هو منعم عليه بانه
تصدق عليه لكن المنعم عليه المقدر قصدا عم بحسب المفهوم من المخلوقات
والمراد بالافضال والجود اما المعنى المصدري اى اغرق المملوقات في بحار تين
فضله وبحار جوده وكرمه او الحاصل بالمصدر وبحار فضاله من اضافة الشبه
بالمشبه وذكر جمع بحار يفيد زيادة شيوع الافضال والجود وقد راعى المناسبة
في



التصفح وزعم بعض الافاضل ان هذا التركيب وهو قولهم وجه الزمان
انما يقال لما يتغير من الاحوال والزمان لا يتغير فلا معنى لوصفه بالوجه
وفيه ان الوجه امر يختلف باختلاف ما يضاف اليه فوجه الزمان ما يظهر
من الزمان فاورد عليه انه مكشوف والزمان لا يتصف بالمكشوف وغير المكشوف
لان تخييل الاقتران لا قيام له بالاثر فيه وهو العلامة سلطنته القاهرة الخ
لبته الكاسرة وترك الخاطب جملة تذييلا استعارة باستقلاله في التعظيم
وايراده في واستعار لانها مع صفتها تمام المقصود ببيان شمول امره و
حكمه في الدهر والدهور وثباته على صفات الاعوام والشهور ثم لما ذكر
ان احسن كلمات مزينة تجمع لصناعة البيان وابدع كلام يرد على الاذهان
حمد مبدع موصوف بما ذكر في النفس متوقف بان يقصد المتكلم بهذه الـ
العبارة المخصوصة بفنون الاستعارات الحمد والشكر توقف بانه ما يقول
فقال نحمده اولا واما اى اعطاء وما هو موصولة وعائده محذوف وهو
المفعول الثاني من الاعطاء بيان لما الموصولة ويجوز ان تكون ما مصدرية
ومن ابتدائية او تبعيضية والحمد على المصدرية اولى لفظا ومعنى والاعطاء
والمنعم امترادفان الا ان الاعطاء جمع الى والمنعام جمع وقد يخص الاعطاء
بالمنعم الظاهرة والمنعام بالمنعم الباطنة او بالعكس او بالعكس
ويجوز ان تكون ما مصدرية اى صانته ذات زهرة



للمنعم على الاطلاق
وذكر الشارح المنعم والمبدع مع الجداد المبدع لما لم يعتبر في مفهومه المنعمية
فهو بالحمد اولى على ان الاقتصار في ذكر الحمد مع المبدع قول المصنف حيث قال الحمد
للذات المبدع نظام الوجود وفي ايثار اسماء الذات والصفات على اسماء الذات و صحيح
تنكيرها اشعار بانه لا حاجة في ملاحظة تلك الذات ليحمد عليه بأجمعيته
بالكلام العلم او الوصف المعرف بل الواجب لفظ لا ينوء دلالة عليه تلا لا لا تبرح
ولمع في ظلم الليالي الظلم جمع الظلمة والاضافة بمعنى اللام ويجوز ان يكون شبه
جرد قطيفة وانظلم بمعنى المظلمة والليالي جمع الليل او النوائر فاعل تدل الاجمع وجرد
النور بضم النون وهو ما يكون منيرا بالذات او بالواسطة كالشمس والقمر
وقيل هو يختص بالمنير بالواسطة والمفوه المفيض بالذات لقوله تع وهو
الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا حكمته وهي اتقان الفعل والقول و
احكامها وقيل هي فائدة وصلحة تترتب على الفعل من غير ان تكون باعثة تحملية
للفاعل على الفعل الباهرة اى الغالبة من بهرهم ضياءه اى غلب انواره
نورا للكواكب واستعار لصفات الايام اى وجوهها وصفات الايام
استعارة بالكناية وتخييلية لانه شبه الايام بظهور بعض الاشياء الموجودة
فيها ورون بعض بشيء له ظاهر يظهر ما عليه وباطن يستر ما فيه وابقى له

والعروج المقصود وهو الحركة الى العلا قدرا وترتبة الى معارج جمع المعرج

اسم مكان من العروج عنايته اى رأفته ورحمته وان يخصه عطف

على ان يفيض رسوله الرسول من ليس كتاب بخلاف النبي فانه اعم وقيل الرسول من شاهد الملك والنبي من يخبر بالالهام مثلا فالمحمد عطف

بيان لرسوله وتقديم سوآل الاضافة والتوفيق على الصلوة على الرسول لتوقف اجابة هذا السؤل عنه عليهما واما تقديم الاضافة على التوفيق فلما اسلوب ترقى والسؤال اشرف صفته محمد صلى الله

عليه وسلم البريات اى المخلوقات جمع البرية فعيلة من برء بمعنى خلق

بافضل صلوات متعلق بان يخصه والصلوة من الله الرحمة المغفرة

ورفع الدرجة وآله المنتخبين اصل الآل الاهل يدل اهيل و

حقرا استعمالهم في الاشراف واول الخطر واصحابه جمع صحب بكسر الحاء

تخفيف صاحب وهو من رأى الرسول او لحظه وهو مع المنتخبين

بالجيم والغاء المعجمة بمعنى اخ المختارين المكرمين بالكمل الكميات جمع الكمية

وهي فعيلة من الحيوة بمعنى الاحياء والتبقية في الاصل وتستعمل

بمعنى الدعاء والتسليم فقوله وآله عطف على رسوله وقد عطف بلطيف

واحد



واحد حيثيين على معمولي عاملين مختلفين الا اذا اتحد العامل في المعمول

الثاني وبعد من الظروف المبنية على الضم المنقطعة عن الاضافة اى

بعد الحمد والصلوة فقد طال الحاج الفاء اما على توهم اما او على تقدير وهي

يرجها الحاج هو المبالغة في السعي والطلب ونسبة طال الى الحاج على

تقدير حذف المضاف اى طال زمان الحاج المشتغلين او المراد من طال اكثر

مجازا مرسلا واريد بالباب هذين الدليلين لان الطول من الاعراض اللاحقة

وهذه للكميات المشتغلين على قراءة وسيعا والمترددين الى اى يتنافية

ان اشرح مفعول الحاج المضاف الى الفاعل الرسالة في الاصل

الكلام المرسل الى الغير وخصت اصطلاحا بالكلام المشتمل على قواعد

علمية الشمية منسوب الى من صنفت له وهو شمس الدين صاحب

الديوان واتى فيه القواعد المنطقية القواعد جمع القاعدة وهي

عندهم حكم كلي ينطبق على جزئياته اى يشتمل على جزئيات موضوعه على

منهم مفعول له لطال او حال من المشتغلين اى عالمين او قد علموا وتحقيق

في تقييد علما بمنهم اشعار بان هذا العلم حاصل لهم بلا اكتساب وغير

دلالة على انه كما كان افضل الثمر فانه في الفضل والعلم بمرتبة يعلم كل واحد من



على التمييز فلم اجد بدا جزاء شرط محذوف اى اذا كان الامر كذلك فلم اجد

بدا اى حيلة من اسعافهم بما اقترحوا اى بقضاء ما اقترحوا اى طلبوا

وايصالهم الى غاية ما اتموا وتوجهت ركاب النظر الى مقاصد سألوها

اى غزت وتوجهت وسيحت اى جريت مطارف البيان اى اردية

واحدها مطرف وهو ما لك دلائلها والدليل في اللغة الامارة وفي الاصطلاح

مطلوب خبري والارشاد بحيث يحصل العلم او الظن الفعلي بالمطلوب

الدليل هو شوق البيان في مسالكها والتأمل في دلائلها والتفرع في البحث

والتفتيش عنها وشرحتها بشرحها الكشف اى ازال الاصداف اى الغطاء

عن وجوه فرائد فوائدها اى عن وجوه فوائدها التي هي كالفرائد جمع

الفريدة وهي اللؤلؤ الكبير وذات اللآلي اى عقدها على معاقد قلائد و

عقدها المعاقد جمع المعقد وهو الخيط الذي نظمت فيه اللآلي ونحوها ومعقد القلائد و

ضمت اليها اى الرسالة او القواعد من الابحاث الشريفة جمع البحث و

البحث عن الشيء هو امر عليه والملائم الذي فيه بحسب الحمل باعتبار انه

يقع البحث فيه شيء مجازا وباعتبار انه يسأل مسئلة وباعتبار انه يطلب

مطلوبا وباعتبار اندراجه في المقدمة فانتجه فالمتبع واحد واختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات والبحث هيهنا امّا بحسب المصدر او بحسب المصدر ويدور

الحاصل بالمصدر ومكان البحث اي الاصول والقواعد والنكت اللطيفة وجمع النكتة وهي الدقيقة التي يستنبط بدقة الفطن ويتنبّه بها الاذكياء في

استنباط ما حين التفكر كنكت الارض بالمعول ونحوها فانها آلة لتحصيل تلك الدقيقة فتح الحاصل بالآلة ما خلت الكتب عنه مفعول ضمنت

وقدم من الايجاز الشريفة عليه مع انه بيان لها للغرض ليشير اولا الى مربات المفهوم الخالية عن مباحث شريفة ونكت لطيفة ولا بد منه

جملة حالية لدفع وهم من توهم ان المفهوم من الرسالة وان كان بحثا شريفا لكن لا يحتاج الى زيادة الاحتياج بعبارات رائقة اي معجبة ضامنة

من رائق يروق اذا سبق معانيها الاذهان فاعل سابق والمفعول محذوف اي سابقة معاني العبارات اياها في الوصول الى الاذهان ويجوز ان يكون الا

ذهان مفعول سابق اي تصل معانيها الى الاذهان قبل توجه الاذهان

ويجوز ان تكون الاذهان فاعلا ومعانيها مفعولا اي يصل الاذهان الى

ما قصد من العبارات قبل افراغ من الالفاظ للدلالة على الموضوع له



وتقريرات شائقة اي حسنة من الشوق اي تشوق وتميل اليها ووصف تقريرات بشائقة امّا الاذن فلتقريرات بمعنى المصدر تسابق او باعتبار

لفظ العبارات المقررة يعجب منها عجب استماعها فاعل يعجب الاذان

مفعوله والراء رفع الاذهان على انه فاعل سابق يمكن ان يرفع الاذان

على انه فاعل يعجب ونصب استماعها بتقدير من ويعجب امّا بمعنى يتعجب

او يجعل الكلمة للتعريض وتنبيه بتجريد القواعد المنطقية وفتح

الوسالة الشريفة وخدمتها اي بالشرح على حضرت من باب جرد

قطيفة اي حضرة عالية من خصه الله تعالى بالنفس القدسية وفرمانه و

الرياسة الانسية اي المتقدم المنسوب الى الانس وجعله عطف على

خصه الله بحيث يتصاعد مفعول ثان لجعله بتصاعد ترتيبه متعلق

بيتصاعد مراتب الدنيا والدين فاعل يتصاعد وحيطا اي يتواضع

ويتذلل دون سرادقات دولته اي في مكان ادنى من سرادقات دولته

اي ليس لهم مرتبة الوصول الى السرادقات فيتذللون دون الوصول

الى السرادقات والسرادق معرب سراپرده سرادقات الملوك والسلاطين

وهو المحدوم الاعظم دستور بضم الدال معرب دفتر وهو الوزير



الجامع بين السيف والقلم كما صرح اولا وملجاء الطائفتين من الامراء والوزراء

اللائح اي اللامع من غرته الغراء البيضة في الاصل هي البياض في وجه الفرس ثم استعير

لكل واضح معروف واذا اجري على الاسم وصف مشتق منه كليل ليل وظلام ظلير و

غرته الغراء درة بيضاء المبالغة لوائح السعادات الكاملة جمع لائحة من لاح يلوح

لمع الفائح من فاح الشيء اي ظهر من همته العلياء وانح العناية المرتبة

يمهد قواعد الملة الوبائية اي يهيئ ويحكم محل الاحكام الشرعية ومعنى الكلمة

التمهيد بالفارسية جاى ساختن والوبائية منسوبة الى الوبر كالجمانية والوبر

وحمايته مؤنس اي مثبت ومحكم مباني الدولة بفتح الدال ان يغلب احد

الضدين على الاخر في الحب وبالضم في المال والجمع دولات ودول السلطا

نية الكلف عنان الجلال بفتح العين والنون السحاب رايات اقباله كانه اراد

بسحاب الجلال ظل اقباله التالي لسان الاقبال جمع البقيل بفتح القاف وسكون

الياء المثناة وهو الملك آيات جلاله ولا يخفى حسن ما في الفقرتين من الا

ستعارات ظل الكلي العالمين بفتح اللام ملجاء الافاضل والعالمين بكسر اللام

شرف الحق والدولة والدين اشارة الى لقبه رشيد الاسلام ومرشد المؤمنين

اشارة الى لقبه الامير احمد عطف بيان له اللقب لقبه من عنده شرفا له

لانه شرف دين المهدي شيمه جمع شيمة وهي العادة والخلق الامارة

وهي الابل المركوبة من كل فج اى طريق واسع عميق كثير فيه المرو والكلم
كما ايدته اى قويته لاعلاء كلمتك وترويج امرك فايدته بالباء الموحدة
من التأييد الماخوذ من الايد والكاف ورتبة خلده بفتح الخاء المعجمة واللام
القلب لنظم مصالح خلقك فخلدته من الخلود واللام الجائية اذا دخل على ما
الكافة يكون للتشبيه نحو زيد صديق كما عمرو اخوه والمعنى ايدته كما ايدته
وخلده كما نورته خلده شعر من قال نور الله مكتبه بفتح الميم و
سكون الهاء الروح الذى يقوم به حياة البشر فان هذا دعاء يشمل
البشر فان وقع في حيز القبول فهو اى وقوعه محل القبول غاية
المقصود ونهاية المامول وقدم المفعول في قوله والله اسأل ان يوفقني
للصدق والصواب للتخصيص ويجنبني عن الخطاء والاضطراب انه ولي كل التو
فيق وبيده ازمة التحقيق جمع الزمام ولله الحمد اولا وآخرا وظاهرا و
باطنا وصلى وسلم الله تعالى على خير الخلق محمد واكرم اجمعين قد تمت
كتابة الشرح المنسوب الى مولانا وسيدنا وسندنا علامة المحققين
وقدوة سرة الملقب بالسيد الشريف ونور الدين
للخطبة الكائنة المنسوبة الى قطب الواصلين الى
للرسالة الشمسية اسكنهما الله في الجنة العلية
من يد اقل الانام رسول التلاني
لنيل الدين التوفيق قيوام
ومن الله تأكيد عصام
رب اغفر له و
لوالديه

قوله الحمد لله فضائله الاضافة من قبيل لجين الماء او شبه الافضال والانعام بالآلاء في التعدي الى الغير والاشتمال على سبيل الاستعارة المكنية والتخييلية واستعارة تخييلية وقوله اغرقه اى تشبيه يوسف الصبر قوله على صفحات الايام شبهت الايام بالقرطاس في المظهرية على سبيل الاستعارة المكنية وقوله صفحات فيه استعارة تخييلية يوسف قوله تنزه على صيغة المجهول المضارع من النزه ضد النظم اى التفريق والاسقاط قوله فج اى زان الاذهان جمع ذهن بفتح الذال وسكون الهاء وسكون الكل الواسع والاذهان جمع ذهن وهو القوة المعدة لاكتساب التصورات والتصديقات والاضافة من قبيل لجين الماء او فيه استعارة مكنية بتشبيه الذهن بالثوب في الظرفية وفي الاردان استعارة تخييلية يوسف قوله بان العلم اه فيه استعارة مكنية بان شبه العلم بالذى يتوقد به النار من الاشجار من جهة ان كلا من العلم والشجر سبب الاضائة والقرينة قوله ناره وهي استعارة تخييلية وقوله خبت تخييلية التخييل فافهم وقوله وذلت انصاره اه من الذليل في الحرب والمراد بالانصار جمع ناصر العلم قوله ولا اشتغال بالاى بالى بحذف ياء المتكلم قوله سلطانه اى حكومته من الموانع لتصنيف هذا الشرح قوله لدى برهة اى دليل اختلال الحال من اهانة اهل العلم قوله بما اقترحوا الباء للسببية متعلق بقوله لم اجد وما مصدرية اى لم اجد بدا من قضاء حاجتهم بالاقتراح اى بسبب كثرة الوارد يوسف قوله فوجهت ركاب اه شبه النظر وهو توجيه امور معلومة للتأدي الى مجهول بالاسفار المحتاجة الى الركاب كالفج والتجارة على سبيل الاستعارة المكنية واثبت له الركاب تخييل والتوجيه تخييلية او ترشيح لها ويجوز ان يكون من قبيل لجين الماء اى فوجهت نظائر الركاب في الايصال الى المقصود فاثبت لها التوجيه ترشيحا للتشبيه ويجوز ان يكون الركاب استعارة للقوة العاقلة بعد تشبيهها بالركاب في الايصال الى المقصود فتكون الاستعارة مصرحة تحقيقية يوسف قوله عنان الجلال من اضافة المشبه الى المشبه به اى عنان الزمام قوله سياقت فاعل قوله اتاني والروايات البديع فالاضافة من قبيل لجين الماء يوسف قوله عنان الجلال بفتح العين الحباب الرقيق الذى يكون في غاية الارتفاع منصوب بنزع الخافض على الذم مفعول اقوله المعالي وشبه الجلال بالسماء في الرفعة فاثبت لها العنان تخييلية قوله اتاني اى القاني الاقبال جمع قبل بفتح القاف وسكون الباء الملك والاضافة في قوله لسان الاقبال من قبيل لجين الماء يوسف



## وبه نستعين رب تمم بالخير

الحمد لله الذى هدانا طريق السواء وسواء الطريق وجعل لنا التوفيق خير رفيق
والصلوة والسلام على من ارسله هدى هو بالاهتداء حقيق ونوره بالا
قتداء يليق وعلى آله واصحابه الذين سعدوا بمناهج الصدق والتصديق وصعدوا
في معارج الحق والتحقيق وبعد فهذا غاية تهذيب الكلام وتحرير المنطق والكلام
وتقريب المرام من تقريب فوائد الاسلام جعلته تبصرة لمن حاول التبصر لدى الد
فهام وتذكرة لمن اراد ان يتذكر من ذوى الافهام سيما الولد الاعز الحفي البري
بالاكرام سقى حبيب الله عليه التحية والسلام لازال له من التوفيق قوام ومن التأييد
عصام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام القسم الاول في المنطق مقدمة العلم ان
كان اذعانا للنسبة فتصديق والا فتصور ويقتسمان بالضرورة الضرورة والكا

كتاب بالنظر وهو ملاحظة المعقول للتحصيل المجهول وقد يقع فيه الخطاء فاحتيج

الى قانون تعصم مراعاته الذهن عنه وهو المنطق وموضوعه المعلوم التصوري

والمعلوم التصديقي من حيث انه يوصل الى مطلوب تصوري فيبحث او مطلوب تصديقي

فيبحث حجة المقصد الاول في التصورات دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه

تضمنا وعلى الخارج التزاما ولا بد فيه من اللزوم عقلا او عرفا ويلزمها المطابقة و

لو تقديرا ولا عكس والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى مركبا اما تام

خبري او انشائي او اما ناقص تقييدي او غيره والا فمفرد وهو اما استقل فهم الدلالة

لئلا يهيئ عما احدا لاربعة الثلثة كلمة وبدونها اسم والا فاداة وايضا ان اتحد معناه

فمع تغاير وضعا علم او بدونه شواطا ان تساوت افرادة ومشكل ان تفاوتت بالاولية

او الاولوية وان كثر معناه فان وضع لكل فمشترك والا فان اشتهر في احدها فمنقول

ينسب

ينسب الى الناقل والا فمحقفة ومجاز فصل المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين

فجزئي والا فكلي ان امتنعت افراده او امكنت ولم توجدا او وجد الواحد فقط مع

امكان امكان الغير او امتناعه او الكثير مع امتناعها او عدمه والكليان ان تفارقا

كليا من الجانبين فمتباينان والا فان تصادقا كليا من الجانبين فمتساويان وتقيضا

هما كذلك او من جانب واحد فاعم واخص مطلقا وتقيضا بالعكس والا فمن وجه

وبين تقيضيهما تباين جزئي كالمتباينين وقد يقال الجزئي على الاخص من شيء وهو اعم

فصل الكليات خمس لان الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب

ما هو فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فجنس

كالحيوان والا فبعيد كالجسم النامي النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب

ما هو وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ويختص





باسم الاضافي كالاول بالحقيقي وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في الكيون

والنقطة ثم الاجناس قد تترتب متصاعدة من السافل الى العالي ويسمى جنس الاجناس

والانواع قد تترتب متنازلة من العالي الى السافل ويسمى نوع الانواع وما بينهما متوسطات

الثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب اي شيء هو ذاتا فان ميزه عن الشاركات

في الجنس القريب فقريب او البعيد فبعيد والا نسب الى ما يميزه فمقوم والى ما يميزه عنه

فقسم والمقوم للعالي مقوم للسافل ولا عكس والمقسم بالعكس الرابع وهو الخارج المقول

على ما تمت حقيقته واحدة فقط كاحد الخمس العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها

وكل منها ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود اما بين يلزم

تصوره من تصور المزوم او من تصورهما والنسبة بينهما الجزم بالتزوم وغيره البين بخلافه

والا فعرض مفارق يدوم ويزول بسرعة او ببطء خاصة مفهوم الكلي شيء كليا منطبقا

و



ومعروضه طبيعي والمجموع عقليا وكل الانواع الخمسة والحقائق وجود الطبيعي بعض وجود

اشخاصه فصل معرف الشيء ما يقال عليه لافادة تصوره ويشترط ان يكون مساويا واجلى

فلا يعرف بالاعم والاخفى والمساوي والاخفى معرفة والتعريف بالفصل القريب خد وبالخاصة

رسم فان كانا مع الجنس القريب فتام والا فناقص ولم يعتد والا بالعرض العام وقد اجيز

الثاني قصران يكون اعم كالنفظ وهو ما يقصد به نفس مدلول اللفظ المقصد الثاني

في التصديقات فصل القضية قول يحتمل التصدق والتكذب فان كان الحكم فيها بثبوت شيء

لشيء او نفيه عنه فحملية موجبة او سالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا و

الدال على النسبة رابطة وقد استعير لها هو والا فشرطية ويسمى الجزء الاول مقدما و

الثاني تاليا والموضوع ان كان شخصا سميت القضية شخصة ومخصوصة وان كان نفس

الحقيقة فطبيعية والا فان بين كمية افراده كلا او بعضا فمحصورة كلية او جزئية وما

بر البيان سور والا فمهملة ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع اما
محققا وهو الخارجية او مقدرا فالحقيقية او هنا فذهنية وقد يجعل حرفا للسلب جزءا
من جزء فتح معدولة والا فمحصلة وقد يصرح بكيفية النسبة فتح موجبة ومابه البيان
جهة فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة مادام الذات اي ذات الموضوع موجودا فضرورية
مطلقة او مادام وصفه فخاصة عامة او وقت معين فوقتية مطلقة او غير معين فمنتشرة
مطلقة او بد وامها مادام الذات فدائمة مطلقة او مادام الوصف فعرفية عامة او بفعلها فمطلقة
عامة او بعدم ضرورة خلافها فممكنة عامة فهذه بسائط وقد تقيد العامتان والوقتيتان
المطلقتان بالدوام الذاتي فتح الشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة و
قد تقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية فتح الوجودية اللاضرورية او بالدوام
الذاتي فتح الوجودية اللادائمة وقد تقيد الممكنة العامة باللاضرورة الجانب الموافق ايضا
و



وتح الممكنة الخاصة فهذه مركبات لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة
مخالفة الكيفية موافقة الكمية لما قيد بهما فصل الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت النسبة على تقد
براخرى او نفيها والا فمنفصلة ومتصلة ان كان ذلك لعلاقة والا فاتفاقية ومنفصلة ان حكم فيها بتنا في
النسبتين او لا تنافيهما صدقا وكذبا وهي الحقيقية او صدقا فقط فمانعة الجمع او كذبا فقط
فمانعة الخلو وكل منهما عنادية ان كان الحكم التنافي لذات الجزئين والا فاتفاقية ثم الحكم في الش
الشرطية ان كان على جميع تقادير المقدم فكلية او بعضها مطلقا فجزئية او معينا فشخصية والا
فمهملة وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان حمليتان او متصلتان او منفصلتان او مختلفتان الا
انهما خرجتا بزيادة اداة الاتصال والانفصال عن التمام فصل التناقض اختلاف القضيتين
بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى وبالعكس ولا بد من الاختلاف في الكم والكيف
والجهة والاتحاد فيما عداها والنقيض للضرورية الممكنة العامة وللدائمة المطلقة وللشروطة



الحينية الممكنة وللعرفية العامة الحينية المطلقة وللمركبة المفهوم المردد بين نقيضي الجزئيين
ولكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فصل العكس المستوي تبديل طرفي القضية مع بقاء
الصدق والكيف والموجبة انما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول والتالي والسالبة الكلية تنعكس
كلية والا لزم سلب الشيء عن نفسه والسالبة الجزئية لا تنعكس لصدق الجواز عموم الموضوع والمقدم واما
بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمتان والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية مطلقة لا دائمة
والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين ومن السوالب تنعكس لذا
تمتان دائمة والعامتان عرفية عامة والخاصتان عرفية لا دائمة في البعض والبيان في الكل لان نقيض العكس مع الا
صل يتفقان الحال ولا عكس للبواقي بالنقض فصل عكس النقيض تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف
او جعل نقيض الذاتي والوصف مخالفة الكيف وحكم الموجبات هنا حكم السوالب في المستوي بالعكس والبيان كما
والنقض النقض وقد بين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية هنا ومن السالبة الجزئية ثمة الى العرفية العامة



بالافتراض فصل القياس قول مؤلف من قضايا يلزم لذاته قول آخر فان كان مذكورا فيها تم وهو بين
فاستثنائي والا فاقتراني اما حملي او شرطي وموضوع المطلوب من الحملي يسمى اصغر ومحموله اكبر والمكرر اوسط
وما فيه الاصغر الصغرى والاكبر الكبرى والاوسط اما محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى فهو الشكل
الاول او محمولهما فالثاني او موضوعهما فالثالث وعكس الاول فالرابع وينتظم في الاول ايجاب الصغرى
وفعليتها مع كلية الكبرى لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية الموجبتين ومع السالبة الكلية السالبتين
بالضرورة وفي الثاني اختلافهما في الكيف وكلية الكبرى مع دوام الصغرى او انعكاس السالبة الكبرى
وكون الممكنة مع الضرورية اكبرى مشروطة لينتج المطلقتان سالبة كلية والمختلفتان في الكم ايضا سالبة جزئية
بالخلاف وعكس الكبرى والصغرى ثم الترتيب ثم النتيجة وفي الثالث ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية احديهما
لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية او بالعكس موجبة جزئية ومع السالبة الكلية او الموجبة الكلية مع السالبة
الجزئية سالبة جزئية بالخلاف وعكس الصغرى والكبرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة وفي الرابع ايجابهما مع كلية

لآخره علة العلم ليثبت فيه والعدة في طريق تحصيل الدور والتردد **فصل** الفكر اما بوهاني
يتألف من اليقينيات واصولها الاوليات والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والمتواترات
والفطريات ثم ان كان الاوسط مع علية للنسبة في الذهن علة لها في الواقع فلمي والا فاني
واما جدلي يتألف من المشهورات والمسلمات واما خطابي يتألف من المقبولات والمظنونات واما
شعري يتألف من المخيلات واما سفسطي يتألف من الوهميات والمشبهات **خاتمة** اجزاء العلوم
ثلثة الموضوعات وهي التي يبحث في العلم عن عوارضها الذاتية والمبادي وهي حدود الموضوعات
واجزائها واعراضها ومقدمات بينة او مأخوذة يبنى عليها قياسات العلم والمسائل وهي قضايا
تطلب في العلم وموضوعاتها اما موضوع العلم او نوع منه او عرض ذاتي له او مركب منها ومحمولاتها
امور خارجة عنها لاحقة لها لذواتها وقد يقال المبادي لما يبدء به قبل المقصود والمقدمات لما
يتوقف عليه الشروع بوجه الخبرة وفي طرق الرغبة كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه وكان المقدما



بسم الله الرحمن الرحيم هذا قسم الكلام من التهذيب وعلى الله
وقع التبويب الباب الاول في المقدمة فقال الكلام هو العلم بالعقائد
الدينية عن الادلة اليقينية وموضوعه المعلوم من حيث يتعلق به ذلك والعلم
لا يحد لوضوحه وقيل لخفائه فان التفسير بمثل حصول صورة الشيء في العقل او
الاذعان الجازم المطابق الثابت او صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّم آدم الاسماء ومنّ عليهم بأجناس النعماء والصلوة والسلام على مصدر الحق والتحقيق وعلى آله واصحابه المتفقين الحاصل اعمالهم في ايشاد الطريق وبعد فلما كانت اقوال العلماء في مصطلحات المصدر واسمه والحاصل بالمصدر المشترك متعذرة صارت اذهان في تعلمها مباحث الجد مترددة فسألني ممن قرأ على احوات الفوائد الضيائية ومن لا يخفى محاله الفطانة وحسن اخلاقه الرضية محمد بن هداية الله الشيخ الاسلام لازال له من التوفيق قيوام ان احرر رسالة في تحقيقها فبادرت الى تاليفها وتنقيحها مستنطا من الكتب المتداولة الموجودة عندي ومعتمدا فيها على ما قاله الفاضل عبد الحكيم الهندي فاقول

وعلى الله التوكل والاعتماد وبيده الهداية الى سبيل الرشاد المصدر في اصطلح النحاة و فاقا لابن الحاجب في الكافية ولابن هشام في التوضيح ووافقه الخالد الازهري في التصريح





شرح اسم الحدث الجاري على الفعل فالمراد باسم الحدث على ما في التتمة الحكمية الاسم الموضوع للحدث

وان اشتمل بسبب عارض على امر زائد عليه كالنوعية والعددية فيشمل نحو ضربة بالفتح وضربة بالكسر للمرة الفتحية والكسرية ونحو ضربتين وثلثة ضربات

والحدث لما قاله العارف الجامي في الفوائد الضيائية تبعا للشيخ ابن علي الحائي بفتحهما اعم من ان يكون صادرا عنه او لا قيد خلو فيه نحو الطول والقصر وليس اخذ ما في التتمة الحكمية مخلا فيما مر ما يفرض هنا حصوله فيه بحيث تكون الاشارة الحسية تحقيقية او التقديرية الى الواحد منها عين الاشارة الى الآخر ولا التفاتية في التحقيق او التقدير حتى يلزم كون المعاني المقابلة للاعيان احداثا مع ان منها ما ليس كذلك كالبياض ونحوه ولا الاختصاص الناشئ بان ينتقل من لفظه صفة له وان لم يلزم ما سبق لكون كل منها اصطلاح ارباب المعقول ولا التيام بمن حيث القيام به كما مشى عليه الفاضل الصمصام في تعليقاته على الفوائد الضيائية ودفع به ورود اللزوم فانه



وان كان موافقا لما في حاشية المطالع للسيد الشريف قدس سره في بحث الكلمة المحققة من ان الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا للزم كل معنى حدثا بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قام به فيكون مشتملا على النسبة الى الفاعل الذي ما تقدم من التعميم ابى عن اعتبار النسبة الى الفاعل في مفهوم المصدر لان المصدر نفس الضرب لا الضرب مع النسبة مع انه مخالف لما في الرسالة الوضعية العضدية من ان اللفظ الذي مدلوله لا اما مدلوله ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وتلك اما ان تعتبر من طرف الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل وما في الفوائد الضيائية موافقا لشرح الرضي من ان النسبة الى الفاعل غير ملحوظ في مفهوم المصدر سيجيء لهذا مزيد التفصيل بحيث يتضح العليل بل هو اتصاف الغير بذلك المعنى بشرط الحدوث والتجدد على ما يدل عليه لفظ يقال رجل حدث اي بين الحداثة فيخرج على تعريف الحدث من تلك الامور المعدودة اسماء اشياء عن تعريف المصدر فتبصر اكما

الاحداث مشتقا منها الفعل اولا فذهب الجاحظ الى ان الفعل اى الفعل الناصب له مشتق من الفعل للاكل واللام للعهد

يعرج بالذى يشتق منه الفعل الناصب له سواء اشتق منه فعل آخر كما يشتق فاعة الشتق منه ستل بالبناء

او لم يشتق منه وذلك لان المراد بعرفان اسم الحدث على الفعل ما فى الذهن اشتق الفعل منه

انتهى ولكن لما كان المناسب بهذا المعنى ان يقال الفعل جار على المصدر فشرع العارف الجامى فى

الفوائد المعنوية بتهجه وتوعيه بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له وبيانا للنوع او عدده

كذا قاله المحقق عبيج فى تقتيد وجهذا القدر من تحرير المقصود اتضح انطباق الحد على المحدود و

انما سمى مصدرا لانه فى اللغة اسم مكان من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه كذا فى

المباحث العضدية فى مبحث المفعول المطلق فالمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى ظهور وخصوص

مطلق لان الكلى يوجد فى جميع الافراد ولذلك كان المصدر بهذا المعنى هو الحقيقة

الاصطلاحية بخلاف ما يطلق على المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه و

والعطاء والغسل والوضوء بالفتح فيهما معنى التكلم والتعليم والاثبات والاطاعة والاعطاء والا

غتسال والتوضؤ الى غير ذلك فبعضهم وهو الفاضل الكردرى احمد بن حيدر المقدم فى حاشيته على عصام

الوضع فى مبحث المصدر من التقسيم اطلق اسم المصدر على هذه الانواع باسرها حيث فرق بينه وبين

المصدر بالاتفاق وعدم وعده مشهورا فالاضافة على هذا من اضافة الدال الى المدلول بحذف

المضاف ومعناه اسم دال على معنى المصدر وهو الحدث بالذات او بواسطة الدلالة على المصدر فيكون

دلالة المصدر على الحدث بالذات ودلالة اسم علم عليه اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة وبعضهم

وهو الخالد الاظهر فى شرح التوضيح فى مبحث المفعول المطلق واعمال المصدر واسمه وقد بدلالة

المصدر على الحدث ودلالة اسم المصدر على المصدر فتكون دلالة المصدر على الحدث بالذات ودلالة اسمه

عليه بالواسطة واطلقه كابن هشام فى توضيحه على الثلثة الاخيرة من تلك الانواع لكن المحقق عبيج

فى تقتيد اطلقه على الاخيرين منها كثيرا ما هو على عنده ولا يدل على المصدر على الحدث بالذات



وهو اعم من ان يكون اسم الحدث الذى يشتق منه الفعل او الحدث الواقع لصاحب لكن فى اخر جه

ولابن الحاجب فى كافيته حيث قسم اليه والى غيره وحيث قال الاول المفعول المطلق وهو المصدر

فائدة بهذا المعنى مجازا باعتبار الغالب وهو اسم الحدث المشتق منه الفعل فان المناسبة انما يتحقق

فى بعض افراده وهو المشتق منه ومن هذا الاطلاق يتفرع ما تراه فى محاورا تهم من اطلاقه على

غير المشتق منه ايضا من غير تجسيم بكونه مفعولا مطلقا وهو على انحاء شتى منها ما هو مصدر لفعل آخر

غير ناصب كتبتيدة تبتل اليه تبتيلا كما تره ومنها ما كان من الثلثى المجرد على تفعال بفتح التاء وكسره

مع سكون الفاء او تفعلة بالفتح فالسكون فالضم او فيقيا بالكسر فالتشديد فزيادة الياء فالالف

كالتردد والتعلل والتهلكة والخنثى ومنها ما لم يوضع لفعل من لفظه كويل ومنها ما حصل بالحاق

الياء المصدرية به كالضاربية والمضروبية ومنها ما هو على كسبحان ومنها زيدة اول الميم لغير الفاعلة

كالمقتل ومنها ما كان اسم عين مستعملا بمعنى المصدر كالطعام ومنه التمر والثواب والطاعة و



كما صرح به الشيخ بهاء الدين ابن الخباز حيث قال كسبحان المسبح به التسبيح الذى هو صادر عن المسبح لا

لفظ تسبيح بل المعنى المعتبر عنه بهذه الحروف وهو البرايرى والتقرير انتهى ولا يخفى عليك انه مع الفرق

الذاتى يلزم الواسطة بخلاف الاول ولذلك صار مشهورا وهو المستفاد مما نقل عن ابن الحاجب

فى آمالية من ان المصدر هو الذى لم يجر عليه فعل يجرى عليه لا لانطلاق فى انطلق واسم المصدر هو

المعنى وليس لم يجر عليه لا لقهقرى فانه نوع من الرجوع ولا فعل لم يجر عليه يجرى من لفظه

انتهى وبما ذكرناه علمت ان لا فرق بين صيغهما من حيث المعنى بل بين حيث اللفظ فقط فبطل ما فى حواشى

المفتاح من ان المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه على وجه الابهام

وتم المصدر موضوع لنفس الحدث بقيد وذ هذه المغايرة وما فى حواشى الكشاف من ان الاول موضوع

للحدث من حيث تلبس المنسوب اليه به وصدوره عنه وبالجملة والثانى موضوع له لا من هذه

الحيثية وتابع بعض شروح الكشاف من ان معنى المصدر ليس موجودا فى الخارج ومعنى اسم المصدر

كتاب صحيح مصدر المصدر ابن جماعة

موجود فيه فائدة يدل على الفرق من حيث المعنى وهذا القدر من الفرق كاف للمحصلين فخذ

ما آتيتك وكن من الشاكرين فلان التقدي للوفاء بالكوعود فائدة يسئل عنها وارد الخلود

فيعلم ان ما ذكره المحقق عبج في تتمة مبحث المصدر ونوقش في الحواشي المشتهرة على الفوري

في مبحث العدل والجد نقلا عن الشيخ الرضي هو ان الحدث وان كان عرضا من مقولة الفعل

والانفعال يحتاج في وجوده الخارجي الى فاعل يقوم به وزمان ومكان يقع فيهما الجملة

ومفعول يقع عليه وآلة وسبب يقع بهما الجملة لكن الواضع وضع المصدر له من غير نظر

الى ما يحتاج اليه في الوجود الخارجي ولذا لم يلزم ذكر فاعله ولا ذكر متعلقه لا مظهرا ولا مضمرا

فهو موضوع للحدث السارح من حيث اعتبار نسبته الى الفاعل على جهة القيام او الى متعلقه على

جهة الوقوع بخلاف الفعل فان المبنى للفاعل منه موضوع للحدث المنسوب الى الفاعل على جهة

القيام فيلزم ذكره مظهرا او مضمرا والمبنى للمفعول منه موضوع للحدث المنسوب الى متعلقه

على

غاية توقوع فيلزم ذكره كذلك فالنسبة الى الفاعل او الى متعلقه ما خوذة في مفهوم ا

الفعل خارج عن مفهوم المصدر وضعا لانه لم يلزم الوجود فان اعتبر المتكلم ذلك الحدث

من حيث انه منسوب الى الفاعل بنسبب قرينة دالة عليه كالاضافة اليه مثلا يجيء مبنيا

للفاعل واذا اعتبره من حيث انه منسوب الى متعلقه بنسبب قرينة دالة عليه ايضا كالا

ضافة اليه مثلا يجيء مبنيا للمفعول والا لجاز في قولهم اوائل الكتب لله الحمد لله فيحتمل

المعنيين ان شئت حملته على المعنى الاول وان شئت حملته على المعنى الثاني وان ثبت

حملته على مطلق الحدث المراد بالحدث السارح وهو المراد بالمقدر المشترك وقيل

هو ما يطلق عليه لفظ المصدر انتهى وما نلوناه من التحقيق الذي هو بقبول

الفحول يليق ان نظهر بطلان ما قاله الفاضل الرومي حاصله ان اهل العربية تسامحوا

في قولهم للمصدر المتعدي كالعلم مثلا قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا





ما ذهب اليه العصام في حواشيه على الفوائد الضيائية في مبحث الجد من صحة كونه مبنيا

للفاعل ومبنيا للمفعول وفسرهما بالجامدية والمجودية عملا بالمشهور وما في شرحه

على الكافية من ان المصدر المبني للمفعول وان اشتهر بين الفحول لكن قبوله امر

مجهول اذ لو كان لم يكن الفعل المجهول على طريقة الوقوع بل يكون على طريقة القيام لان

المعروف من الفعل على طريقة بيان قيام المصدر المبني للفاعل والمجهول منه على طريقة قيام

المبني للمفعول فالمصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل والفعل المعروف وضع لنسبته

على القيام بالفاعل والمجهول لنسبته على الوقوع على المفعول وانى ان اشاء القول

بالمصدر المبني من عدم الفرق بين المعنى المصدري المحاصل بالحاق الياء المصدرية ووضع

اللفظ للمعنى المصدري والاول عام لكل ضارب ومضروبية بلا شبهة بخلاف الثاني

فانه لا يحتمل الا ضربا مخصوصا

انتهى الا ان مبنى اعتراضه على ما اشتهر فيما بين الفحول التي بانه توهم ان مرادهم بالمصدر

للمعلوم هو المصدر المبني للفاعل والمصدر المبني للمفعول هو المصدر المبني للمفعول

للفاعل او المفعول

الضاربية والمضروبية مثلا كما يدل عليه بيان منشاء غلطهم وتفسيرهما في مبحث الجد بالحا

مدية والمحمودية وقد علمت من التحقيق ان مرادهم بها المحدث المنسوب الى الفاعل على جهة

القيام والحدث المنسوب الى متعلقه على جهة الوقوع فلا اعتراض والنسبة المؤداة بأ

لمصدر بين مغايرة للنسبة المؤداة بالفعليين فان الاول تقييدية والثانية تامة ومذهب اليه

من ان المصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل فعلى هذا ماذهب اليه في تعريف الحدث

موافقا للسيد الشريف قدس سره كما مر وقد عرفت واما الحاصل بالمصدر فهو على ما

حققه الفاضل محمد بن حسين في حواشيه على الحواشي الفخرية على الرسالة الحنفية في الآرا

في مبحث الجد ماحصل بالمعنى المصدري الخ الحدث سواء كانت النسبة الحاصلة للفاعل فقط

ان كان المصدر لازما كالقائمية الحاصلة للقائم بالقيام مثلا او للمفعول ايضا ان كان

متعديا كالحامدية والمحمودية الحاصلتين للحامد والمحمود بالحمد مثلا كما سماها به الفاضل

الشارح



الزوم الاثر القائم بالفاعل فقط كالقيام الحاصل للقائم بالقيام او بغيره ايضا كالقرب والبعد

الحاصلتين للقريب والبعيد بالنظر الى الغير بالقرب والبعد من الامور النسبية في اللازم او في

وبالمفعول كالمحمد الحاصل للحامد بطريق الصدور والمحمود بطريق الوقوع بالحمد في المتعدي

كما سماه به المحقق الفاضل عبد الغفور اللاري في حواشيه على الفوائد الضيائية في مبحث

المفعول المطلق تبعا للسيد قدس سره في حواشيه على شرح الوفر للكافية وغيره والفرق

اخذ ممارة التتمة الحكيمية في مبحث المصدر ان المعنى المصدري يعتبر فيه الحدوث والتجدد

كما سبق بخلاف معنى الحاصل بالمصدر انتهى لكن التعظيم الحاصل بالحمد ايضا كذلك كما ذكره

بعد هذا في حواشيه على الحواشي الفخرية والقائم بالمفعول فقط كالتعظيم الحاصلة للمحمود

على ما يستفاد من كلام افضل المتأخرين مولانا ميرزا جان في حواشيه على شرح حكمة

العين او الملكة الحاصلة من ممارسته كالماهرية كما ذهب اليه الفاضل اللاري



في بحث الحمد والالفاظ الحاصلة بسببه الحمد لله فالحمد لله على الاتمام والصلوة

والسلام على خير الانام واله واصحابه البررة الكرام سيما ابن عمه على الذي هو

جازم اعناق اللام تممت الرسالة المنسوبة الى الفاضل المحقق المدقق

وحيد عصره وفريد دهره من مانه مولانا حضرة ملا محمود

الجونفوري زاده زاده الله الشرف في الآخرة وايانا

بحمد النبي ﷺ وببركته غفر الله

له ولوالديه ولجميع

بحمد لله ولد

عدنان في كل

وقت وان

سنة

١٣٤٧

وبه نستعين

اعلم ان اللزوم مطلقا عبارة عن ضرورة تحقق شيء وهو اللازم عند تحقق شيء آخر

وهو الملزوم وينقسم اولا الى ثلثة اقسام لانه اما بحسب وجود الخارج فقط

بمعنى انه يمتنع وجود الملزوم في الخارج بدون اللازم ولا يمتنع في الذهن واما

بحسب الوجود الذهني فقط بمعنى انه يمتنع وجود الملزوم في الذهن بدون وجود

اللازم



اللازم نفسها لا تصورها فيه ولا يمتنع في الخارج واما بحسب الوجودين معا

بمعنى انه يمتنع وجود الملزوم مطلقا بدون وجود اللازم وثانيا الى قسمين

لانه اما ان يمتنع ادراك الملزوم بدون ادراك اللازم او لا فتصير الاقسام

ستة فالاول من الاول وان لم يمتنع عقلا لكن لم يكن له مثال واقع على ما بلغ

اليه ذهن القاصر والثاني من الاول كلزوم الضحك بالقوة للانسان و

الاول من الثاني كلزوم البصر للعمى والثاني من الثاني كلزوم الكلية لطبيعة

الحيوان والاول من الثالث كلزوم الامكان للممكن من حيث هو ممكن

والثاني من الثالث كلزوم المغايرة للاثنين ثم اعلم ان امتناع ادراك

الملزوم بدون ادراك اللازم لا يتحقق مع كل واحد من الاقسام الثلثة

وبدونه فيكون بينه وبين كل واحد منها عموم وخصوص من وجه يمكن

ان يتحقق بدون تجوز عما يمنع ان يمتنع ادراك اللازم ولا يكون بينهما لزوم سوى
هذا اللزوم وباعتباره يسمى الملزوم ملزوما واللازم لازما لانه كما جاز انفكاكه
عن كل واحد منهما جاز انفكاكه من جميعها وان لم نطلع على مثال واقع له وهذا
اللزوم من اى قسم من الاقسام هو المشهور باللزوم الذهنى وباعتباره يسمى
كل من الاقسام لزوما بينا بالمعنى الاخص فاللزوم الذهنى بهذا المعنى لا يكون
غير بين خلافا لما يفهم من ظاهر كلام بعض المحققين لكن قد يطلق اللزوم الذهنى
على كون شئ بحيث يحصل الذهن عند حصول شئ آخر فيه اما على الفور او
بعد التأمل بالقرائن والامارات على ما يؤخذ من كلام العلامة التفتازانى فى
مختصر التلخيص فى شرح قول المصنف اولا فى البيان وشرحه اللزوم الذهنى هو
المعتبر فى الدلالة الالتزامية عند الميرزا بين اللزوم الذهنى بالمعنى الاول وعند اهل
البيان



اى البيان المعتبر فيها اللزوم الذهنى بالمعنى الثانى وفى الخاتمة اللزوم
الخارجى والماهى وفى تعريف القياس بانه قول مؤلف من اه وفى تعريف الدليل
بانه هو الذى يلزم من العلم به العلم بشئ آخر اللزوم الذهنى بالمعنى الثانى
حتى يشمل ما عدى الشكل الاول من الاشكال ويندفع جميع الاشكالات
التى اوردت او وهمت لتوهم كون اللزوم فى تعريف القياس وفى تعريف
الدليل ذهنيا بالمعنى الاول هذا ما بلغ اليه الخاطر القاصر فتأمل وانصف
ولا تكن من المعاندين الجاحدين المقلدين المعتقدين بحقيقة جميع الاقوال
القاصرة عن اهل القرون الماضية ولو شهدت البداهة بفسادها وـ
نطقت الضرورة بكسادها فان ذلك دأب الطالبين للسواد ومن

٩٧

١٧٠٣٤
٢٠٨١٩٩

طلب السواد فقد ضل ضلالا كبيرا اعاذنا الله منه تمت الرسالة المنسوبة
الى شمس الدين من يد اقل الطلاب المحتاج الى عفو الملك الوهاب رسول
التلمذ غفر الملك المنان بحرمت سيد ولد عدنان
صلى عليه وآله حضرت الباري الديان
آمين سنه ١٣٤٣
٩٣

اوقف فرع عيات القبلة تامر

ان الا مرنشا به علينا بين لنا

حساب كتاب الاوقاف